الأمم المتحدة

A/C.4/68/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليس . . . . . (السلفادر)

المحتويات

كلمة رئيس الجمعية العامة

البند ٥٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-54719X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

كلمة رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد آشي** (رئيس الجمعية العامة): قال إنه لم يبق إلا ثلاث سنوات لدخول العالم في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠)، الذي يأمل بكل إخلاص أن يكون آخرعقد. وقد توصل المجتمع الدولي بصورة أساسية إلى إتفاق على أنه لا مكان للاستعمار في العالم الحديث. وفي عام ١٩٤٥ عندما أنشئت الأمم المتحدة، كان ثلث سكان العالم تقريبا يعيشون في أقاليم خاضعة للإدارة الاستعمارية. وباتت نهاية العملية المطولة لتحرير البلدان التي خضعت للحكم الاستعماري تقترب: وحاليا، لا يوجد سوى ١٧ إقليما يبلغ مجموع سكانها حوالي ٢ مليون نسمة تصنف رسميا بأنها غير متمتعة بالحكم الذاتي. وكان القضاء على الاستعمار واحدا من أهم المهام في تاريخ الأمم المتحدة، وقد قطع شوطا طويلا.

٢ - واستطرد قائلا إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تطورت إلى واحدة من الأدوات الرئيسية في العالم لإدارة حالات النزاع والأزمات المعقدة التي تحدثها. بيد أنه لكي يؤدوا أدوارهم، يحتاج النساء والرجال الذين يخدمون قضية السلام في أخطر بقاع الأرض إلى أكثر من الاعتراف الجدير بهم. فهم يحتاجون إلى نظام أكثر كفاءة يوفر لهم الولاية، والإرشاد، والموارد والتدريب الضروريين. ولما كانت هذه القضايا تُدرس في اللجنة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فإنه يأمل أن يظل الأعضاء مركزين على كيفية المساهمة في تحقيق مستقبل أفضل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن ترحيبه بأن النظر بعين الاعتبار الواجب في الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام قد اقترن بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بوصفها عناصر هامة لولايات حفظ السلام. وقد اعتُمدت في عام ٢٠٠٩ سياسة بيئية للبعثات الميدانية وفي الآونة الأخيرة، اعترف مجلس الأمن بهذه القضية الهامة في قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) بشأن العمليات في مالي.

٣ - وانتقل إلى الحالة في الشرق الأوسط، فقال إن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين يلقى الترحيب. وكان هناك تأييد هائل لحل الدولتين، آخذا في الاعتبار الشواغل الشرعية لإسرائيل وفلسطين. ولكن بينما تستمر المفاوضات، يتعرض اللاجئون الفلسطينيون للخطر أكثر من أي وقت مضى وسط النزاعات الجديدة والقديمة ويجب ألا ينساهم المجتمع الدولي. ومع عدم وجود احتمال لحل جاهز لمحنتهم، أدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، دورا حيويا في توفير الخدمات الأساسية لحوالي خمسة ملايين نازح من الرجال والنساء. ومع ذلك، تواجه الوكالة تحديين كبيرين في عملها: انتشار النزاع وندرة الأموال. ولذلك يُناشد الجهات المانحة لبذل جهود إضافية لتمويل الميزانية الأساسية للوكالة بالكامل ويحث المانحين الجدد على الالتزام ماليا فيما يتعلق بعمل الوكالة.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (A/68/223)

٤ - **السيد فرنانديز – تارانكو** (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية): قال إن تقرير الأمين العام بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/68/223) يمكن اعتباره حجر الزاوية، إذ أنه يشكل الاستعراض الأول لقضايا السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة ككل. وجرى إعداد التقرير وصياغته على أساس مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء في أشكال مختلفة، بما في ذلك عقد اجتماعات مع جميع المجموعات

الإقليمية الخمس، وحلقة نقاش تحاورية والعديد من الاجتماعات الثنائية.

٥ - واستطرد قائلا إنه مع أن مصطلح ''البعثة السياسية الخاصة'' لم يظهر حتى التسعينيات، كانت البعثات السياسية في صميم جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن من البداية، وكانت تعبيرا مباشرا عن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق. وأظهر سجلها التاريخي، وكذلك خبرتها الحديثة، أنها أدت دورا هاما، وفريدا في كثير من الأحيان في مساعدة البلدان على التراجع عن حافة العنف والأطراف الفاعلة الوطنية لبناء سلام دائم.

٦ - ومضى قائلا إن البعثات الخاصة ببلدان محددة كانت تعمل في بيئات صعبة في كثير من الأحيان لدعم أصحاب المصلحة الوطنيين لعبور التحولات السياسية المعقدة، ورعاية المصالحة الوطنية ووضع آليات حوكمة شاملة في أعقاب الصراع، من الصومال وليبيا إلى العراق وسيراليون. وقد عملت المكاتب الإقليمية في غرب أفريقيا، ووسط أفريقيا ووسط آسيا كمنصات أمامية للدبلوماسية الوقائية الوساطة، وعملت بصورة وثيقة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية لمنع تصاعد الأزمات. وقدم المبعوثون الخاصون الدعم لعمليات الوساطة والحوار في جميع أنحاء العالم، وشكلوا أوضح مظهر لتنامي التأكيد على الدبلوماسية الوقائية.

٧ - ومضى قائلا إنه من ثلاث بعثات سياسية ميدانية فقط نشرت في عام ١٩٩٣، توجد الآن ١٦ بعثة، تعمل في بعض أكثر البيئات تعقيدا في جميع أنحاء العالم. وهناك أيضا تنوع متزايد من ناحية تصميم البعثة فضلا عن الولايات. وقد أصبحت البعثات السياسية الخاصة الميدانية عمليات متعددة الأبعاد بصورة جلية يُطلب إليها، بالاضافة إلى مهامها السياسية، أن تنفذ جدول أعمال معياري آخذ في الاتساع في مجالات مثل حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومنع العنف الجنسي في مناطق النزاع. وقد تضاعف متوسط عدد مجالات الولايات لكل بعثة ثلاث مرات من منتصف التسعينيات إلى الوقت الحاضر.

٨ - وأردف قائلا إن التقرير تناول طائفة واسعة من قضايا السياسات التي واجهتها البعثات يوميا، بدءا من إدارة المعرفة والدروس المستفادة إلى التعاون مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى والقوى القطرية. وتمثل الشراكات جانبا بالغ الأهمية في العمل الذي تضطلع به جميع البعثات السياسية الخاصة. وبموجب إطار الفصل الثامن من الميثاق، عملت البعثات الميدانية والمبعوثون الخاصون بصورة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى فهم متبادل بأنه يمكن أن ترتب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أثرا مضاعفا بالاعتماد على المزايا النسبية الخاصة بكل منها.

٩ - ومضى قائلا إن بيئة الأمن التي عمِلَت فيها البعثات السياسية مثلت قضية أخرى أثيرت بصورة متكررة. وعلى مدى العقد الماضي، جرى نشر البعثات السياسية الخاصة في بيئات متقلبة بصورة متزايدة، في كثير من الأحيان في نزاعات نشطة أو في أعقاب الحرب مباشرة. ووضع هذا ضغطا كبيرا على قدرتها على تنفيذ ولاياتها، ومثَّل خطرا يوميا لأفراد البعثات. وستواصل الأمم المتحدة الاعتماد على دعم الدول الأعضاء لزيادة تعزيز قدرتها على حماية الموظفين، ومن ثم السماح للبعثات السياسية الخاصة بالاستمرار والإنجاز.

١٠ - وأردف قائلا إن المرونة من الأهمية بمكان، وهي السبب الحقيقي لماذا أصبحت البعثات السياسية الخاصة عنصرا أساسيا في مجموعة أدوات السلم والأمن. وأدت

القدرة على صياغة البعثات وفقا للاحتياجات الصحيحة لسياق بعينه إلى زيادة مصداقيتها وإلى فعاليتها في نهاية الأمر.

١١ - وأضاف قائلا إن امتلاك البلدان لزمام الأمور يمثل عنصرا أساسيا آخر في عمل البعثات الميدانية، العاملة جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة المحلية لبناء سلام طويل الأجل. والأطراف الفاعلة الوطنية هي وحدها التي يمكنها أن تعالج بصورة مستدامة احتياجات وأولويات بلدها لبناء السلام، وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لها في هذا المسعى.

١٢ - واختتم قائلا إن تعزيز الترابط بين مختلف الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة على أرض الواقع وفي المقر كان أحد الأولويات الرئيسية للأمين العام، وأحد المهام الرئيسية التي نفذتها البعثات الميدانية. وبتنفيذ الاستجابة المتكاملة للأمم المتحدة، استطاعت البعثات السياسية الخاصة زيادة تعزيز العلاقة بين الأمن والبيئة. وعند وضع وتنقيح الآلية الهامة للبعثات السياسية الخاصة، تمكنت الأمم المتحدة من تنويع صندوق أدواتها لمنع النزاع، وصنع السلام وبناء السلام، مما سمح بسرعة، وترابط ونجاح استجابة الأمم المتحدة بقدر أكبر.

١٣ - **السيد سليم** (مصر): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة ما زالت ملتزمة تماما بدعم جميع الجهود المبذولة لتعزيز فعالية وشفافية البعثات السياسية الخاصة. وتعلق الحركة أهمية كبيرة على التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن وضع السياسات ذات الصلة بتلك البعثات، ولضمان أن الأفكار والنُهج وحدها التي اعتمدتها جماعيا الدول الأعضاء هي التي تُنفذ. ويجب أن تُناقش مسائل السياسات العامة المتعلقة بتلك البعثات في الجمعية العامة.

١٤ - واستطرد قائلا إن الحركة تؤكد أهمية الولايات الواضحة والتي يمكن تحقيقها استنادا إلى تقييم موضوعي، بدلا من الولايات التي تفتقر إلى الأساس السياسي أو الموارد الكافية أو التي لا يمكن تحقيقها عمليا. وهذا يتطلب تخطيطا متكاملا لربط صياغة السياسة العامة والتنفيذ على أرض الواقع. ويجب أن تحترم البعثات السياسية الخاصة سيادة جميع الدول، وسلامة أقاليمها واستقلالها السياسي. وتعيد الحركة إلى الأذهان الأدوار الخاصة بالجمعية العامة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للميثاق، وتعيد في الوقت ذاته تأكيد مبادئ عدم الانحياز، وموافقة الأطراف، وامتلاك البلدان لزمام الأمور والمسؤولية الوطنية.

١٥ - وأردف قائلا إن الحركة طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا آخر عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك فيما يتعلق بالجهود المبذولة لضمان الشفافية، والمساءلة، والتوازن الجغرافي والفعالية في جميع تلك البعثات. وينبغي أن يواصل الأمين العام إجراء حوارات منتظمة ومتبادلة بشأن مسائل السياسات العامة هذه، للمحافظة على التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.

١٦ - واختتم قائلا إنه في حين تلاحظ الحركة الزيادة الهائلة في الاحتياجات المالية وتعقّد البعثات السياسية الخاصة على مدى العقد الماضي، فإنها توجه الانتباه إلى خصائصها الفريدة فيما يتعلق بالإنشاء والتمويل، بالنظر إلى أنها لا تتبع دورة الميزانية العادية، برغم تمويلها منها. ولتعزيز الكفاءة والشفافية في عملية الميزانية، لذلك تدعو الحركة إلى تمويل البعثات السياسية الخاصة من خلال نفس المعايير، والمنهجية والآليات المستخدمة لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال إنشاء حساب مستقل جديد لها.

١٧ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للخلافات كانتا دائما في صميم نهج إدارة التراع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. والرابطة متفقة على أن البعثات المدنية تمثل أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين، ونزع فتيل التوترات ولا سيما بناء سلام مستدام. والتقرير يؤكد بحق وجود خيط مشترك بين البعثات السياسية الخاصة يتمثل في تركيزها على تعزيز امتلاك البلدان زمام الأمور. وفي حين أن للمجتمع الدولي دور يؤديه في مساعدة البلدان المارة بمرحلة انتقالية، لم يكن بالاستطاعة إلا من خلال الاشتراك الشامل لأصحاب المصلحة الوطنيين حل التراعات المحلية ومعالجة احتياجات مجتمعاتهم بطريقة مستدامة. وكانت المشاركة الوثيقة مع الحكومة المضيفة، بدءا من صياغة الولاية إلى مراحل التنفيذ، مسألة حتمية. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون عمل البعثات السياسية الخاصة مصمما وفقا للسياقات والاحتياجات المحلية.

١٨ - واستطرد قائلا إن الشفافية والمساءلة من الأهمية بمكان لشرعية البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما عندما يتخذ عدد محدود من الدول الأعضاء التي على علم بالعملية قرارات هامة متعلقة بها. ولذلك تشجع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إجراء مزيد من المشاورات المنتظمة والتحاورية بشأن مسائل السياسات العامة ذات الصلة للمحافظة على التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. وتحث أيضا الأمين العام على أن يدرج في تقريره المقبل توصيات محددة بشأن السياسات العامة لتعزيز شفافية البعثات السياسية الخاصة ومساءلتها.

١٩ - وأردف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة ليست دواء ناجعا لجميع التراعات والأزمات، ولا توجد صيغ معيارية تضمن نجاحها. ويتحتم صياغة ولايات البعثات بوضوح، بأهداف واقعية، ومناسبة ويمكن تحقيقها. وينبغي استعراض التقدم الذي تحرزه البعثة بانتظام ومناقشته مع البلدان المضيفة، على أساس معايير موضوعية ومتطلبات الابلاغ. ودور الشركاء الإقليميين في تعزيز السلم والأمن الدوليين راسخ في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبسبب قربهم من الحالة، وفهمهم لسبب التراع ومعرفتهم بالمنطقة، يمكن أن يؤدي الشركاء الإقليميون المتعاونون مع البعثات السياسية الخاصة دورا بالغ الأهمية في منع تصاعد التراع.

٢٠ - واختتم قائلا إنه لكي يكون السلام مستداما، يجب أن يعزز الأمن، والتنمية واحترام حقوق الإنسان بعضها بعضا. وهناك حاجة إلى التعاون الاستراتيجي بين البعثات السياسية الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ولا سيما بعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، لضمان تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة بصورة شاملة ومتكاملة للمشاكل العاجلة إلى جانب بناء المؤسسات وبدء خطة تنمية طويلة الأجل بصورة فعالة.

٢١ - **السيد الداي** (المكسيك): قال إن إنتشار البعثات السياسية الخاصة على مدى العقدين الماضيين يعكس قدوم عصر لواحدة من أكثر الأدوات ابتكارية تحت تصرف مجلس الأمن والجمعية العامة لمعالجة التحديات الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه مع ذلك، تتطلب الطبيعة المتطورة للبعثات السياسية الخاصة تحليلا شاملا، لتجنب تكرارها بتخطيط ورؤية استراتيجية غير كافيين. والاستعراض الشامل الذي حث عليه قرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٧ من شأنه أن يسمح بتحديد حدودها بوضوح وتقرير ما إذا كانت مجهزة بما فيه الكفاية للرد على التهديدات المتعددة الأنواع للسلم والأمن الدوليين.

٢٣ - واختتم قائلا إنه ينبغي ألا تسيء الأمم المتحدة استخدام البعثات السياسية الخاصة بافتراض أنها تمثل موردا ابتكاريا. وينبغي أن يكون الإذن بها ونشرها ناتجين عن تشخيص كاف للحالة على أرض الواقع، ومشاورات سابقة مع الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية وتحليل واسع يقارنها بالخيارات المتاحة الأخرى. وفي هذا السياق، من الضروري إجراء حوارات بانتظام بشأن قضايا السياسات العامة المتعلقة بتلك البعثات لتحسين الفهم وتعزيز التعاون الأوثق بين الدول الأعضاء، والأمانة العامة وجميع الأطراف المعنيين. واستنادا إلى تقرير الأمين العام، يجب أن تواصل الجمعية العامة تشجيع القيام بعملية تقدمية لتعزيز المساءلة والشفافية في إنشاء البعثات السياسية الخاصة وآليات المتابعة المتعلقة بها. ومن شأن هذا أن يسمح بفهم ولاياتها بصورة أوضح ومنع إنتشارها من تقويض قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للاحتياجات الأخرى على الفور وبكفاءة.

٢٤ - **السيد تالاس** (فنلندا): قال إن تقرير الأمين العام أعطى استعراضا ممتازا للبعثات السياسية الخاصة، وأوضح بصورة مقنعة تزايد أهميتها وتعقدها، ووصفها أيضا بأنها قصة نجاح باهر: أُغلِق بنجاح أكثر من ٥٠ في المائة من البعثات التي أنشئت منذ عام ١٩٩٢. وقد أصبحت البعثات السياسية الخاصة المصممة حسب الحاجة، وإن كانت صغيرة الحجم نسبيا في كثير من الأحيان، أداة رئيسية في مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمنع النزاع وإدارة الأزمات. وبالنظر إلى طابع السلام والتنمية اللذين يعزز كل منهما الآخر، اتسعت ولاياتها لتشمل مهام وقائية ولبناء السلام. وإذ ترحب فنلندا بالتوصيات الواردة في التقرير بشأن كيفية تحسين فعالية البعثات السياسية، ترى أن الحوار الشامل والمتبادل بين الأمين العام والدول الأعضاء يمكن أن يوضح المفاهيم ويجعل عمل البعثات السياسية الخاصة يحظى بالتقدير على نطاق أوسع.

٢٥ - واستطرد قائلا إن فنلندا كانت دائما داعما قويا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى مدى السنين خدم حوالي ٥٠ ٠٠٠ فنلندي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإلى جانب غيرها، عملت فنلندا أيضا لتعزيز الوساطة. وعلى سبيل المثال، عرض الكُتيب المعنون ''إرشادات للوساطة الفعالة'' أدوات للوساطة المهنية. وربما يمكن وضع شيء مماثل لتعزيز ودعم العمل الوقائي للبعثات السياسية الميدانية للأمم المتحدة.

٢٦ - وأردف قائلا إن سياسة فنلندا سيكون دافعها الرأي القائل إن حفظ السلام والوسائل الأخرى لإدارة الأزمات مثل الوساطة تحتاج إلى أن يكمل بعضها بعضا وأن يعزز كل منهما الآخر. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون منع النزاع وحله وبناء السلام فعالين ودائمين بدون الاشتراك الكامل للمرأة وعنصر لحقوق الإنسان.

٢٧ - واختتم قائلا إن الزيادة في حجم وعدد البعثات السياسية الخاصة أدت إلى الدعوة إلى مشاركة الدول الأعضاء بصورة أوثق في مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات. ووفر تراكم الخبرات وأفضل الممارسات من مجموعة متنوعة واسعة من الميادين الخاصة صورة شاملة. وهناك إمكانات غير مستغلة في البعثات السياسية الخاصة يمكن إطلاقها بوضع برنامج لتبادل الخبرات والآراء. وتضمن التقرير كثيرا من القضايا الهامة من قبيل الترابط بين الأمم المتحدة وكذلك الأطراف الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة، والمزايا النسبية للبعثات السياسية والشراكات. وهناك كثير من قضايا السياسات الشاملة الأخرى غير المندرجة في مجال اختصاص اللجنة الخامسة، مثل كيفية الدفع قدما بالدور الوقائي للجان السياسية؛ ومتى وكيف ينبغي نشر عناصر حماية قوة الأمم المتحدة للبعثات السياسية الخاصة؛ وكيفية تبادل المعرفة بأفضل الممارسات؛ وكيف يمكن استغلال الفرص التي تتيحها البعثات السياسية على نحو أفضل.

٢٨ - **السيد أورلانا زابالزا** (غواتيمالا): قال إن بلده يرى أن من الأهمية البالغة التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن قضايا السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. ويجب في الواقع أن تنفذ الأمانة العامة الأفكار والنهج التي تعتمدها الدول الأعضاء، ويجب أن تكون الولايات واضحة، ويمكن التحقق منها ويمكن تحقيقها، على أساس تقييم موضوعي. ويجب ألا تتسرع الأمم المتحدة باعتماد ولايات تفتقر إلى الأساس السياسي أو الموارد الكافية أو يتعذر تحقيقها عمليا.

٢٩ - واستطرد قائلا إن جميع البعثات السياسية الخاصة يجب أن تخضع لقواعد وإجراءات واضحة، سواء عند صياغتها وأثناء تنفيذها. وكانت تلك البعثات أداة ابتكارية للرد على التهديدات للسلم والأمن الدوليين، ولكن كان من الضروري أيضا إدراك حدودها وتكاليفها. ولهذا السبب، يجب أن يسترشد القرار المتعلق بنشرها بدلا من استخدام أدوات أخرى بالاعتبارات المتعلقة بالحالة على أرض الواقع وبالأطراف الفاعلة الوطنية على حد سواء.

٣٠ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى تزايد تواتر تلك البعثات، من الجلي أنه يجب أن تؤدي الجمعية العامة دورا أساسيا في مناقشة السياسات العامة المتعلقة بها. ولذلك ينبغي أن يقدم الأمين العام تقريرا عن هذا الموضوع، بما في ذلك معلومات عن الخطوات الجاري إتخاذها لضمان تحقيق الشفافية، والمساءلة، والتوازن الجغرافي والكفاءة في جميع البعثات السياسية الخاصة.

٣١ - واختتم قائلا إن النمو الهائل في الاحتياجات المالية للبعثات السياسية الخاصة وتعقد ولاياتها على مدى السنوات العشر الماضية يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ولتعزيز فعالية وشفافية العملية المتعلقة بالميزانية، ينبغي تمويل البعثات السياسية الخاصة من خلال نفس المعايير، والمنهجية والآليات المستخدمة لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال إنشاء حساب مستقل جديد.

٣٢ - **السيدة السرايا** (العراق): أكدت أن لكل بعثة سياسية خاصة ولايتها الخاصة التي يتعين إنجازها، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعين اعتماد تلك القرارات عقب إجراء مشاورات مع الحكومات الوطنية يكون فيها الدور الذي تؤديه المنظمة في رعاية السلم والأمن الدوليين، واستقلال الدول الأعضاء وسيادتها، وحسبما تأكد في تقرير الأمين العام، مبدأ امتلاك البلدان لزمام الأمور موضع الاحترام جميعا.

٣٣ - واستطردت قائلة إن العلاقة بين حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كانت رائعة من ناحية استمرار التعاون، والتنسيق والدعم في عدة مجالات هامة، كما أظهرته بوضوح رغبة الحكومة العراقية في تمديد ولاية البعثة إلى عام ٢٠١٤، رهنا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد قدمت البعثة باستمرار الدعم والمشورة للحكومة في كثير من القضايا، بما في ذلك الدفع قدما بحوار شامل ومصالحة وطنية. وكان الدور الذي أدته البعثة فعالا في زيادة تقريب وجهات النظر المتباينة للكيانات السياسية العراقية من حيث صلتها بالعملية الانتخابية. وقد قدمت البعثة دعما فعالا لصياغة دستور عام ٢٠٠٥، بالاضافة إلى المساعدة في تنظيم ست عمليات انتخابية، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، بتوفير المساعدة التقنية قبل انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣ وأثناءها. وقامت البعثة أيضا بتنسيق الجهود الإنسانية للأمم المتحدة والمساعدة المالية من المانحين وقدمت المشورة والدعم لمجلس النواب. وأعربت عن أمل الحكومة العراقية في أن تساعد الأمم المتحدة البعثة في تلبية الاحتياجات السوقية اللازمة لتوفير عدد كاف من المراقبين لضمان تحقيق الشفافية في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٤.

٣٤ - ومضت قائلة إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سهلت أيضا الحوار بين العراق وجيرانه، والاصلاحات التشريعية والقضائية وحماية حقوق الإنسان. وساعدت في إنشاء اللجنة العراقية لحقوق الإنسان وأبقت قنوات التواصل مع أصحاب المصلحة المختلفين مفتوحة، مما أسهم في الحد من التوترات السياسية. وعلاوة على ذلك، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعمل بصورة وثيقة مع الحكومة العراقية لتعبئة الدعم الإنساني للاجئين السوريين في العراق.

٣٥ - وأردفت قائلة إن العراق يود أن يثني على جهود البعثة لحل القضايا العالقة ذات الصلة بالنزاع مع الكويت، التي تتوجت باتفاق على معالجة تلك القضايا من الآن فصاعدا طبقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بدلا من الفصل السابع. وستواصل الحكومة تسهيل عمل البعثة وإزالة العقبات التي تواجهها على أرض الواقع.

٣٦ - وأضافت قائلة إن احترام سيادة الدولة يعني أن إجراء حوار في المستقبل بشأن بند في جدول الأعمال متعلق بالبعثات السياسية الخاصة لن يكون بمثابة ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

٣٧ - واختتمت قائلة إن بعض التعليقات كانت مناسبة فيما يتعلق بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره بشأن الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتدعو الحاجة إلى التذكير بأن صون السلم والأمن، بما في ذلك منع النزاع وحله، ما زال المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي احترام موافقة ورأي الأطراف المعنية عند النظر في أي نوع للشراكة. ولا سيما عند إنشاء البعثة السياسية الخاصة طبقا للفصل السادس من الميثاق. وينبغي عدم وجود أي إزدواج أو عرقلة لعمل الأمم المتحدة وأي منظمة إقليمية أو دون إقليمية أخرى موجهة نحو أي نوع من الشراكة أو الوساطة على النحو المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من الفصل الثامن من الميثاق. ويتمثل عامل آخر في أنه ليست جميع الدول الأعضاء منتمية إلى منظمة إقليمية بل أحيانا قد لا تشاطرها أهدافها كأعضاء. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار خصوصية ولاية كل بعثة سياسية خاصة، مع التأكيد على الحاجة إلى التعامل مع البعثات السياسية الخاصة على أساس كل حالة على حدة.

٣٨ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن التقرير المقبل للأمين العام ينبغي أن يتضمن خطوات لبناء قدر أكبر من الشفافية والتمثيل الجغرافي المتوازن في إنشاء البعثات السياسية الخاصة. ومن الأهمية توسيع اشتراك الدراية الفنية المدنية من البلدان ذات الخبرة في بناء السلم بعد النزاع أو التحول الديمقراطي. وتشجيع امتلاك البلدان لزمام الأمور في جميع مراحل تنفيذ ولايات البعثات السياسية الخاصة من الأهمية بمكان. وتُشاطر إندونيسيا الرأي القائل بأن عمل تلك البعثات يقوم على الاعتراف بأن الأطراف الفاعلة الوطنية وحدها هي التي يمكنها أن تعالج بصدق وبصورة مستدامة احتياجات مجتمعاتها وأهدافها. وستنجح الأمم المتحدة عند الاستماع إلى آراء الأطراف على أرض الواقع وشعورهم بأن لهم مصلحة في مستقبل يسوده السلام.

٣٩ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة، بوصفها أكبر طرف ثالث وسيط بمبعوثيها، وممثليها الخاصين وبعثاتها السياسية، إلى جانب هيكلها الأساسي للوساطة ومواردها، تتمتع بكثير من المزايا. ومع ذلك، هناك كيانات أخرى حكومية، وإقليمية، وغير حكومية وكيانات من المجتمع المدني تؤدي دورا قيما في المفاوضات السياسية أيضا. ورهنا بديناميات النزاع المعين، ينبغي تعزيز فرص الشراكة بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وقد أثبتت المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي نقاط قواتها في الحل السلمي للخلافات

المحلية، ويمكن أن تؤدي دورا أبرز في دفع جهود صنع السلام العالمي إلى الأمام أيضا.

٤٠ - واختتم قائلا إن من الأهمية أن تعمل جميع مجموعات البعثات السياسية الخاصة طبقا لولايات واضحة وموثوقة ويمكن تحقيقها. وصياغة أهداف ومقاصد المبعوثين الخاصين، وأفرقة رصد الجزاءات والبعثات الميدانية أساسية أيضا. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة الزيادة في الاحتياجات المالية للبعثات السياسية الخاصة، تؤكد إندونيسيا أهمية الحصول على تقارير مناسبة بشأن استعراض ترتيبات التمويل لجميع البعثات السياسية الخاصة.

٤١ - **السيد تاجوري** (ليبيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة هي بلا شك واحدة من أهم أدوات الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين وهي الأداة الأكثر شيوعا المستخدمة في الدبلوماسية الوقائية من خلال الوساطة والمساعي الحميدة. وقد ثبتت بوضوح أهمية البعثات السياسية الخاصة بالزيادة في عدد تلك البعثات، حيث بلغت حاليا ٣٧ بعثة بولايات مختلفة حسب الطبيعة المتباينة للنزاعات. ومع ذلك كان لها دائما هدف واحد: منع النزاع وزيادة قدرة الدول على تعزيز السلام بدعم الخيارات الوطنية للدول التي تُنشر فيها البعثات مع الاحترام الكامل لمبدأ امتلاك البلدان زمام الأمور وربط الأمن بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم دعم قدرة الدولة على الاضطلاع برسالتها الأساسية لحماية مصالح مواطنيها وتوفير الخدمات الضرورية لهم. ويجب أن تتحدد بوضوح ولايات جميع البعثات السياسية الخاصة عند إنشاء تلك البعثات ويجب اختيار موظفي كل بعثة بعناية على أساس ولايتها الخاصة. ويجب أيضا أن تتحدد بوضوح أيضا علاقات البعثات السياسية الخاصة ببعثات حفظ السلام وبناء السلام.

٤٢ - واختتم قائلا إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) بناء على طلب من السلطات الليبية لمساعدة البلد في الفترة الانتقالية كانت بمثابة تعبير عن دعم المجتمع الدولي لخيارات الشعب الليبي وطموحاته الشرعية بعد انتصاره على الدكتاتورية، بما في ذلك بناء دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون. وقد دعمت البعثة التحول الديمقراطي في ليبيا بالمساعدة في تنظيم أول انتخابات ديمقراطية في ليبيا بعد أكثر من ٤٠ عاما من الدكتاتورية، مما أسفر عن انتخاب المؤتمر الوطني العام بوصفه جمعية تأسيسية للاشراف على التحول. وقدمت البعثة أيضا الدعم التقني لليبيا في ميادين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بتنظيم كثير من حلقات العمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات في ميادين القضاء، وزيادة سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة إدماج الثوار، ومنع إنتشار الأسلحة فضلا عن تقديم المساعدة في أمن الحدود وإزالة الألغام الأرضية التي زرعها أفراد نظام القذافي أثناء ثورة عام ٢٠١١.

٤٣ - **السيد سولبيرغر** (سويسرا): قال إن الارتفاع في تواتر البعثات السياسية الخاصة يعكس مزاياها الجلية. وبرغم أثرها الصغير نسبيا وتأكيدها على المنع، فإنها حققت أيضا وفورات في شكل تخفيض في التكاليف المتعلقة بالنزاع. ومع ذلك، تواجه البعثات السياسية الخاصة أيضا كثيرا من التحديات لكي تنجح، بما في ذلك الحاجة إلى ولايات واضحة، وأهداف قابلة للتحقيق، وموارد مطلوبة. وينبغي أن تسأل الدول الأعضاء نفسها كيف يمكنها دعم البعثات السياسية الخاصة على نحو أفضل وتمكينها من إنجاز ولاياتها.

٤٤ - واستطرد قائلا إن الحوار المنظم المعد بدقة، والقائم على النتائج، والمتفاعل والمركِّز على الموضوع سيكون مطلوبا في السنوات القادمة. وهذا الحوار، الذي ينبغي ألا يُحوِّل

اتجاه الموارد التي تمس الحاجة إليها عن البعثات السياسية الخاصة وألا يلقي العبء على الأمانة العامة، ينبغي تصميمه كشراكة مستمرة بين الأمانة العامة وجميع الأعضاء، ويكون فرصة لدعم عمل إدارة الشؤون السياسية.

٤٥ - وأضاف قائلا إنه في حين أن اللجنة الخامسة هي الهيئة المناسبة التي يُعهد إليها بالمسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، فإنه من الصعب في الوقت ذاته فصل مسائل السياسة العامة بصورة كاملة عن الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية. والتحسينات العملية للترتيبات المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها، مثل تلك التي توصي بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من شأنها أن تسمح بتحسين الإدارة وتحقيق وفورات تمس الحاجة إليها.

٤٦ - واختتم قائلا إن الشفافية التي لها معناها في البعثات السياسية الخاصة ينبغي ألا تقتصر على تبادل وجهات النظر بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. فمعظم البعثات السياسية كانت بتكليف من مجلس الأمن، الذي جرى حث أعضائه على مواصلة تحسين المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن البعثات السياسية الخاصة، تمشيا مع التزامات المجلس الخاصة في الآونة الأخيرة بشأن زيادة الشفافية.

٤٧ - **السيدة هايلي** (إريتريا): قالت إنه في حين شهد العقد الماضي نموا هائلا في البعثات السياسية الخاصة، حدث لسوء الحظ تطور هام في هيكل السلم والأمن الدوليين بدون إجراء مشاورات تمس الحاجة إليها بشأن السياسة العامة ومساهمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والجمعية العامة هي التي لديها سلطة النظر وتقديم توصيات بشأن السياسة العامة فيما يتعلق بجميع جوانب السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

٤٨ - واختتمت قائلة إن الأمانة العامة ستستفيد من المشاورات المنتظمة مع الدول الأعضاء بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة وزيادة المشاركة المنتظمة، والشاملة والمنهجية للأمانة العامة مع الجمعية العامة. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة، ما زال يتعين تحقيق حلم ''تجنيب أجيالنا القادمة ويلات الحرب''. ويمكن أن تسهم البعثات السياسية الخاصة في تحقيق ذلك الحلم، باشتراك الجمعية العامة بصورة نشطة في استعراض مسائل السياسات العامة المتعلقة بتلك البعثات بوصفها خطوة هامة إلى الأمام.

٤٩ - **السيد كيم** إيل - يونغ (جمهورية كوريا): قال إن إسناد البند الجديد المعنون ''الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة'' إلى اللجنة الرابعة يستند إلى إعادة تأكيد الأدوار الخاصة بالجمعية العامة ومجلس الأمن وسلطتهما في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للميثاق. وفي الوقت ذاته، ما زالت اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المناسبة لتكون مسؤولة عن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٥٠ - واستطرد قائلا إن التعاون النشط من جانب البلد المضيف أساسي لنجاح البعثات السياسية الخاصة. ولا يمكن أن يكون تعزيز ولاية البعثة أو زيادة أفرادها وحده فعالا بدون المشاركة النشطة للسلطات الوطنية لاستعادة القانون والنظام وإنهاء الافلات من العقاب. والبعثات السياسية الخاصة مكلفة في المقام الأول بدعم الحكومات عند اضطلاعها بوظائفها المناسبة. وبالنظر إلى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تفهم على نحو أفضل في كثير من الأحيان السياق التاريخي والأسباب الجذرية للنزاعات، ينبغي أن تعمل البعثات السياسية الخاصة بصورة وثيقة معها لتحقيق أقصى المزايا النسبية الخاصة بكل منها.

٥١ - واختتم قائلا إن جميع البعثات السياسية الخاصة يجب أن تجعل حماية المدنيين مسألة ذات أولوية في ولاية كل منها،

وبخاصة باتخاذ خطوات لمنع العنف ضد النساء والأطفال، ولا سيما العنف الجنسي، وتجنيد الجنود الأطفال. ولمنع الارتداد في التراع، من الأهمية البالغة أيضا رصد تنفيذ تدابير الجزاءات بما في ذلك حالات الحظر على الأسلحة. وينبغي أن تؤدي البعثات الميدانية وكذلك أفرقة الجزاءات وأفرقة الرصد دورا نشطا في تعزيز الرصد على أرض الواقع وتبادل المعلومات ذات الصلة.

٥٢ - **السيد كلاين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بينما تطورت البعثات السياسية الخاصة على مدى العقود، تعين عليها أن تؤدي أدوارا لا تقدر بثمن في منع التراعات وحلها. وساعدت في توفير بناء القدرات والدعم السياسي الضروريين للبلدان المارة بمرحلة إنتقالية، وعلى سبيل المثال في ليبيا حيث ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السلطات في بسط سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة في استعادة الأمن العام وتقديم الدعم لأول انتخابات ديمقراطية في ليبيا في نصف قرن.

٥٣ - وأضاف قائلا إن على البعثات السياسية الخاصة أن تتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. ففي حالة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تكيفت البعثة مع تهديد الأمن الذي تعرض له المدنيون وموظفو الأمم المتحدة من تمرد مسلح عاث فسادا في المجتمعات المحلية المدنية في جميع أنحاء البلد. واستجاب مجلس الأمن باتخاذ قرار عزز قدرة هذا المكتب على الانتقال خارج العاصمة، والاضطلاع برصد موسع لحقوق الإنسان والتنسيق بصورة وثيقة مع بعثة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي في نهاية الأمر، وأنشأ أيضا قوة حراسة تابعة للأمم المتحدة لضمان سلامة موظفي المكتب.

٥٤ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بالقرار قيد المناقشة حاليا في اللجنة، ترحب الولايات المتحدة بالحوار البناء بين الدول الأعضاء للتوصل إلى تفاهم بشأن كيفية زيادة تبادل المعلومات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وفي الوقت ذاته احترام المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، كما هو منصوص عليه في الميثاق. وينبغي أن يظل عمل اللجنة متجنبا التداخل مع نظر القضايا الإدارية والمتعلقة بالميزانية، التي ما زالت في مجال اختصاص اللجنة الخامسة.

٥٥ - **السيد أغوبار باتريوتا** (البرازيل): قال إن البعثات السياسية الخاصة تشمل مهام مدرجة في صميم وظائف الأمم المتحدة منذ بدايتها — المساعي الحميدة، ومنع التراع، وصنع السلام وبناء السلام. ومع ذلك، من بين البعثات الحالية البالغ عددها ٣٨ بعثة سياسية خاصة، من الجدير بالذكر أن أربع بعثات فقط أنشأتها الجمعية العامة.

٥٦ - واستطرد قائلا إنه بسبب تنامي تعقدها، فإن البعثات السياسية الخاصة الميدانية اكتسبت بصورة متزايدة خصائص قريبة من عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وهكذا، من الأهمية بمكان إجراء مناقشة شاملة بشأن طبيعة البعثات السياسية الخاصة، وكذلك بشأن علاقاتها بجهود حفظ السلام وبناء السلام. وسيكون زيادة وضوح التمييز المفاهيمي بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة موضع ترحيب، بالنظر إلى أنه سيزيد شفافية البعثات السياسية الخاصة ويقدم الحلول للتحديات التشغيلية المحددة التي تواجهها.

٥٧ - وأردف قائلا إن من المستحيل إغفال التناقضات الكامنة في التصميم المؤسسي للبعثات السياسية الخاصة. وفي حين أن الغالبية العظمى منها أنشأها مجلس الأمن، فإنها جميعا ممولة من الميزانية العادية. وهذه الحالة تؤدي إلى تفاقم الاختلال بين قيام عدد قليل في مجلس الأمن بصنع القرار والتخفيض غير المتناسب للتكاليف بين العدد الكبير من

خلال تمويل الميزانية العادية. وتمويل البعثات السياسية الخاصة من الميزانية العادية يشكل أهم تشويه مفرد في العملية المتعلقة بالميزانية في الأمم المتحدة. وهناك بعثتان سياسيتان خاصتان يشكلان وحدهما نسبة ٢٠ في المائة تقريبا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ويتعديان على أنشطتها الأخرى. وبالاضافة إلى ذلك، لما كانت البعثات السياسية الخاصة مقيدة بهيكل السنتين للميزانية العادية، أصبحت مواءمتها مع الطلبات الدينامية والمتقلبة التي تفرضها ولايتها وبيئتها التشغيلية أكثر صعوبة.

٥٨ - واختتم قائلا إن الصعوبات الحالية الناتجة عن دعم الترتيبات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة بحاجة إلى معالجتها، بالنظر إلى أنها تخلق عقبات بيروقراطية في تنفيذ ولاياتها. ويمكن أن تتحقق على أفضل وجه الكفاءة والفعالية في حالة البعثات السياسية الخاصة بمناقشة طرق فصل تمويل ودعم تلك البعثات بصورة أوضح عن الواجبات والالتزامات العامة للميزانية العادية.

٥٩ - **السيد باك** (استراليا): قال إن النمو في عدد البعثات السياسية الخاصة على مدى العقد الماضي وحده يشهد على فائدتها وفعاليتها كأداة بالغة الأهمية لحفظ السلام، وبناء السلام وبناء الدولة. وأصبحت ولايات البعثات السياسية الخاصة معقدة ومتعددة الجوانب أكثر من أي وقت مضى. فقد قدمت الدعم للبلدان في مجالات المساعدة الانتخابية، وصياغة الدساتير، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وساعدت في رصد نظم الجزاءات التي منعت التدفق غير القانوني للأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية اللذين أججا النزاع أو أشعلاه ثانية في كثير جدا من الأحيان. وكانت أساسية لنزع فتيل التوترات، ومساعدة الأطراف الفاعلة على التراجع من حافة النزاع، ودعمت الجهود الوطنية لبناء سلام مستدام. وكانت البعثات السياسية الخاصة في صدارة الدفع قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة، والسلم والأمن على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية. وكونت شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

٦٠ - واستطرد قائلا إنه مع ذلك، برغم النجاحات العديدة التي حققتها البعثات السياسية الخاصة، فقد واجهت أيضا مجموعة كبيرة من التحديات العملية، والتقنية والمالية التي أثرت على تشغيلها وفعاليتها بوجه عام. وكانت هناك حاجة واضحة لتعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها الهامة، التي تطلبت دراية فنية متخصصة من المجالات المختلفة للأمم المتحدة. وخلق هذا حاجة جلية إلى أن تجد الجمعية العامة حلولا لهذه التحديات العملية. وما زال تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة معروضا على اللجنة الخامسة، كما كانت الحال في العامين الماضيين. ويوجز التقرير بوضوح العقبات العملية، والتقنية والمالية الأكبر التي تعترض إنجاز الولايات الهامة للبعثات السياسية الخاصة.

٦١ - واختتم قائلا إن الحاجة تدعو إلى معالجة التحديات المتعلقة بالتمويل والدعم بوصفها ذات أولوية. وهذه القضايا لا تندرج في اختصاص اللجنة الرابعة، ولكن يجب الاعتراف بأنه لكي تحتفظ البعثات السياسية الخاصة بمرونتها وفائدتها كآلية رئيسية في مجموعة أدوات الأمم المتحدة للسلم والأمن، يجب تزويدها بهياكل الدعم التي تحتاجها، بما في ذلك الوصول إلى الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، والوصول إلى إعادة النشر الاستراتيجي للمعدات والإمدادات ووصول الإدارات ذات الصلة إلى حساب دعم عمليات حفظ السلام لتمويل متطلبات دعمها.

٦٢ - **السيد إيليتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن البعثات السياسية الخاصة توفر استجابة فعالة لحالات الأزمات عند مراعاة مبدأ المساءلة الوطنية وهي موجهة نحو أولويات

البلدان المضيفة. ويمكن أن تسهم أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في البعثات، إذا كانت نهجها متفقة مع نهج الأمم المتحدة. وقد أكد تقرير الأمين العام تنوع البعثات وولاياتها: تتضمن مهامها الدبلوماسية الوقائية، وتقديم الدعم للانتخابات، وتنسيق دعم المانحين، وبناء القدرات الوطنية وبناء السلام، وأيضا الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة، والارهاب وإنتشار الأسلحة والذخائر غير القانونية.

٦٣ - واختتم قائلا إن المناقشة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة ما زالت في مرحلة مبكرة، ومن الأهمية في المداولات الاضافية احترام صلاحيات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وإرهاق الحوار الذي لم يبدأ بعد بقضايا تجري مناقشتها في محافل أخرى سيؤدي إلى نتائج عكسية. وفيما يتعلق بمشروع القرار، يرحب وفد بلده بتركيز مقدمي المشروع على إجراء حوار صريح وشفاف وهو على ثقة من أنه سيعتمد بتوافق الآراء.

٦٤ - **السيد إيشيكاوا** (اليابان): قال إن اعتماد قرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٧ قد مهد الطريق لبذل جهود جماعية لتحقيق تطورات مواضيعية في مسائل السياسات العامة ذات الصلة بالبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة. وصدور التقرير الأول للأمين العام بشأن جوانب السياسة العامة للبعثات السياسية الخاصة، الذي قدم صورة واضحة وشاملة لمفهوم البعثات السياسية الخاصة، كان عنصرا آخر بالغ الأهمية. وقد أصبح دور البعثات السياسية الخاصة من الأهمية بمكان بصورة متزايدة، وجعلها واحدة من الأدوات الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، بالتوازي مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦٥ - واستطرد قائلا إنه يجب زيادة تطوير المفهوم الكامن وراء تلك البعثات. ونهج تصنيف البعثات السياسية الخاصة الحالية إلى ثلاث مجموعات رئيسية مفيد جدا، حيث تتسم كل مجموعة بخصائص مختلفة جدا. وفضلا عن ذلك، يجب دراسة العلاقة بين البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. وقد أصبحت البعثات السياسية الخاصة الميدانية عمليات متعددة الأبعاد بصورة جلية، تجمع بين المهام السياسية ومجموعة واسعة من الولايات في مجالات من قبيل حقوق الإنسان، وسيادة القانون والعنف الجنسي في التراع. وتلك الاتجاهات تشوش التمييز بين البعثات السياسية الخاصة الميدانية وبعثات حفظ السلام. وتدعو الحاجة إلى توضيح الفرق.

٦٦ - وأردف قائلا إن الطلبات الحالية في ميدان السلم والأمن تتطلب استجابة من الدول الأعضاء حتى لو كانت هناك قيود مالية شديدة. والنهج الأنجع لمعالجة تلك المشكلة يتمثل في البحث عن المزيج الصحيح من ترتيبات الأمم المتحدة للسلم والأمن، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، من أجل الاستفادة بمزاياها النسبية الكاملة. والرصد، والتقييم وقياس الأداء بصورة منتظمة يمكن أن يساعد التحولات السلسة والحينية بين مختلف أدوات الأمم المتحدة. وسيكون من المفيد إجراء دراسة متعمقة لهذا الموضوع، مع الأخذ في الاعتبار توصيات الأمين العام المتعلقة باستغلال المزايا النسبية والترابط على نطاق المنظومة.

٦٧ - واختتم قائلا إن هناك أيضا حاجة إلى تعزيز الشفافية. ومع صدور قرارات كثيرة داخليا من مجلس الأمن بشأن البعثات السياسية الخاصة فإنه فيما يتعلق بالدول الأعضاء خارج المجلس تكون العملية غير واضحة في كثير من الأحيان، وكذلك الأساس المنطقي والمعايير الكامنة وراء القرارات. وينبغي أن يعلل مجلس الأمن بقدر أكبر من التفصيل لكل ولاية وعملية واضحة للبعثة، ويشرح بوضوح أيضا الجدول الزمني لكل بعثة، بما في ذلك الانسحاب، والإدماج والإغلاق. وبالاضافة إلى ذلك، أُتيحت فرص أقل للدول الأعضاء لمعرفة أنشطة البعثات السياسية الخاصة،

بالمقارنة بمعرفتها بعمليات حفظ السلام، بسبب عوامل مثل ندرة التقارير المكتوبة.

٦٨ - **السيدة ريفيرا** (السلفادور): قالت إن البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تؤدي دورا أساسيا في استعادة وصون السلام في بلدان مختلفة. وبتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في شكل المساعي الحميدة، ومنع النزاع، وصنع السلام وبناء السلام، مكنت دولا مثل السلفادور من دمج العمليات التي ساعدت بنجاح التحول من الحرب إلى بناء السلام وبالتالي إلى التنمية.

٦٩ - واستطردت قائلة إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أنشئت للتحقق من تنفيذ جميع اتفاقات السلام بين حكومة السلفادور وجبهة فرابندي مارتي للتحرير الوطني، وبذلك ساعدت في إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٢ عاما. وإلى جانب وقف إطلاق النار والتدابير ذات الصلة، قدمت الدعم لإصلاح القوات المسلحة وتخفيضها، وإنشاء لجنة الحقيقة، وإنشاء قوة شرطة وإصلاح النظامين القضائي والانتخابي، وحقوق الإنسان وملكية الأراضي. وأشرفت أيضا على الانتخابات الناجحة التي أجريت أوائل عام ١٩٩٤.

٧٠ - وأردفت قائلة إن السلفادور تسلم بتعقد النزاعات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا، وهو ما يتطلب تعاونا مؤسسيا معززا بين بعثات الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، اللتين كان نجاحهما أساسيا لضمان استمرار إيلاء الاهتمام للتعافي بعد النزاع. وفي هذا الصدد، نُشرت أحيانا بعثات سياسية خاصة لمعالجة تحديات معقدة أو عويصة بصورة واضحة عندما لم تكن الأطراف الأخرى قادرة أو راغبة في المشاركة. وكانت هذه البعثات حيوية، حتى لو كان نجاحها غير مضمون.

٧١ - واختتمت قائلة إنه في حين تقدر السلفادور العمل الذي قامت به البعثات المختلفة، فإنها ترغب في الاعراب عن قلقها فيما يتعلق بالاتفاقات المعمول بها لدعمها وتمويلها. وفيما يتعلق بالسنوات العشر الماضية، زادت ميزانية البعثات السياسية الخاصة إلى حد شوّه الميزانية العادية. فهذه البعثات تشكل جزءا كبيرا من الميزانية العادية للأمم المتحدة ولكن المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلم والأمن لم تؤخذ في الاعتبار. ومن الضروري استعراض تلك الاتفاقات لتنفيذها على نحو أفضل.

٧٢ - **السيد شيرمان** (المملكة المتحدة): قال إن البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة لعبت دورا بالغ الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت واحدة من الأدوات الرئيسية التي تمكنت من خلالها الأمم المتحدة من حفز التغيير على أرض الواقع، وساعدت حياة الناس في بعض أكثر البيئات صعوبة وخطورة.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه كانت هناك بعض النتائج المثيرة للاعجاب طوال العام الماضي، ولا سيما في اليمن، وفي الصومال وسيراليون، حيث يوفر خروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٤ بعد عِقد من العمل في الميدان نموذجا للبعثات السياسية الخاصة الأخرى في المستقبل.

٧٤ - وأردف قائلا إنه مع ذلك، هناك الكثير الذي يتعين القيام به في السنوات المقبلة. فيجب أن تواصل البعثات القائمة تحسين فعاليتها وشفافيتها، وستتطلب الأزمات الجديدة استجابة سياسية. والمملكة المتحدة ملتزمة بالتحسين، وتأمل أن تساعد مساهمتها بمبلغ ١١ مليون دولار في زيادة القدرة على الرصد والإشراف ومن ثم تحقيق مزيد من التحسينات على أرض الواقع.

٧٥ - واختتم قائلا إن للجنة الرابعة دور هام عليها أن تؤديه في هذا الصدد. وبمناقشة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، تستطيع اللجنة وينبغي أن تحقق قدرا أكبر من الشفافية في عملها. وترى المملكة المتحدة أن الحوار سيتيح للدول الأعضاء الحصول بصورة غير رسمية وعلى نحو تفاعلي على المعلومات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، مما يوفر رابطة هامة بعمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع فيما يتعلق ببناء السلام.

٧٦ - **السيدة ريتشاردز** (جامايكا): قالت إن تقرير الأمين العام أعطى سجلا مفيدا لتطور البعثات السياسية الخاصة ومساهمتها في السلم والأمن الدوليين. ولم يقصد بهذه البعثات على الإطلاق أن تكون بلا نهاية بل تكون محدودة المدة وفقا للظروف على أرض الواقع. وتختلف البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التقليدية في أدوارها وأغراضها وينبغي أن تكون متميزة في ولاياتها، بأهداف وخطوط إبلاغ واضحة.

٧٧ - واستطردت قائلة إن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، أو الإقليمية أو دون الإقليمية يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمعالجة المهام المعقدة في مناطق النزاع، وتحقق أثرا مضاعفا بالاعتماد على المزايا النسبية لكل منها. ومع ذلك، في حين قد تكون تلك حالة مثالية، توجد في كثير من الأحيان أولويات وخطط متعارضة بين التواجد الميداني للأمم المتحدة والحكومة المضيفة و/أو المنظمة الإقليمية. والأولويات والأهداف المتفق عليها بصورة متبادلة، ولا سيما فيما يتعلق بشواغل التنمية، ستقطع شوطا طويلا نحو تعزيز تنفيذ الولاية.

٧٨ - وأردفت قائلة إن الطابع المتعدد الأبعاد للبعثات السياسية الخاصة، الناتج عن تعقد النزاعات، يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى الأخذ بنهج متكامل. ويمكن تحقيق نجاح ملموس بزيادة الشراكات بين جميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في مناطق النزاع، رهنا، مع ذلك، بإجراء تقييم رشيد لوظائف كل وكالة، لمنع تداخل الولايات.

٧٩ - وأضافت قائلة إنه يجب إيلاء عناية فائقة باستراتيجية الخروج. وبالنظر إلى أنه في كثير من الظروف، طُلب إلى البعثات السياسية الخاصة أن تؤدي دورا أساسيا في تأمين القانون والنظام، وأن توفر الأمن والحماية لحقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع، فإذا سُحبت البعثة فجأة ينشأ فراغ في كثير من الأحيان قد لا تتوفر للسلطات المحلية القدرة الكافية لملئه، مما يؤدي إلى ضياع المكاسب التي تحققت.

٨٠ - واختتمت قائلة إنه مما يثير القلق أنه رغم ما قرره مجلس الأمن، لم تقدم حتى الآن أي تقارير إلى الدول الأعضاء بشأن أداء ومساءلة البعثات السياسية الخاصة. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للخيارات المتعلقة بتقليل تزايد تكاليف البعثات السياسية الخاصة إلى أدنى حد. والأمل معقود على أن تسفر المداولات في اللجنة الخامسة عن مبادئ توجيهية لعمل اللجنة الرابعة في هذا المجال.

٨١ - **السيد مامابولو** (جنوب أفريقيا): قال إنه يجب أن تكون الأمم المتحدة مواكبة للتطورات الجديدة وتعقُّد التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، وتواصل تحسين قدراتها في مجال منع النزاع وحله. وقد حلل تقرير الأمين العام عدة بعثات سياسية خاصة في حقبة ماضية بالمقارنة بالبعثات الحالية، وغطى فترة ٦٠ عاما تقريبا. بيد أنه أثناء تلك الفترة، لم يتمتع لسوء الحظ العدد الأكبر من أعضاء الجمعية العامة بميزة مناقشة تلك البعثات. ولذلك ترحب جنوب أفريقيا بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٧، الذي كان مفيدا في تسهيل قدر من الشفافية والشمول عند النظر في

المسألة الأوسع المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وأصولها، وتطورها وإلى حد محدود فعاليتها.

٨٢ - واستطرد قائلا إن هناك حاجة إلى تجاوز نطاق التفكير المحدود الحالي بشأن البعثات السياسية الخاصة. ويبرز اعتباران كبيران: أولا، أن كل بعثة تحددت بخصوصيتها وسياقها؛ وثانيا، أن تطور تلك البعثات لم ينتج من العدد الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة ولكن كان حكرا على عدد قليل. وكان ما لا يقل عن ١٠ من البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ١٥ بعثة حاليا واقعة في أفريقيا، وبالمثل، كشف النظر في جدول أعمال مجلس الأمن عن أن غالبية البنود تعلقت بأفريقيا. وفي حين كانت هناك في الواقع قضايا عديدة للسلام والأمن تتعلق بأفريقيا، لم يشمل تكوين مجلس الأمن الذي بت في تلك الولايات عضوا دائما وحيدا من أفريقيا. وعلى الرغم من الايمان بقيمة البعثات السياسية الخاصة كأداة لإدارة النزاع، بعد ٧٠ عاما تقريبا ما زالت الأمم المتحدة تستبعد أصواتا رئيسية لأكثر المناطق تضررا بالنزاع وعدم الاستقرار من القيام بدور هام في حله. وبالمثل، فإن أفرقة رصد الجزاءات، والأفرقة والجماعات الأخرى عانت باستمرار من قلة الدراية الفنية من بلدان الجنوب.

٨٣ - وأضاف قائلا إنه من المشجع طبعا أنه جرى في الآونة الأخيرة نشر مبعوثة خاصة معينة حديثا لمنطقة البحيرات الكبرى بوصفها أول رئيسة وسيطة للأمم المتحدة. وقد أيدت جنوب أفريقيا دائما زيادة دور المرأة على طاولة التفاوض، لأنها تعلمت من تاريخها أن للمرأة دور هام عليها أن تؤديه. وتشيد جنوب أفريقيا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣) الذي سعى إلى تشجيع قيام المرأة بدور أكبر في حل النزاع، والوساطة وإدارة النزاع.

٨٤ - واختتم قائلا إنه في حين تمثل البعثات السياسية الخاصة تطورا إيجابيا في إقامة سلم مستدام، يجب الاعتراف بأن منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ولجنة بناء السلام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من بين أصحاب المصلحة الآخرين، لديهم أيضا مواردهم وخبراتهم الخاصة التي يتعين الاسهام بها. ويمكن لنهج متكامل يستخدم على النحو الأمثل التواجد الجماعي للأمم المتحدة على أرض الواقع أن يسهم في التوصل إلى حل دائم ومستدام للنزاعات، إذا أدير بصورة صحيحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.